ترجمة المصطلحات اللسانية
وإشكالية النقل الحرفي للمعطيات اللغوية

د. زهور شتوح
– جامعة الحاج لخضر باتنة–

الملخص :
يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على إشكالية نقل وترجمة المصطلح اللساني إلى العربية ، لما لها من أهمية في نمو المصطلح ووضوحه وفاعليته ، وهذا بالنظر إلى الكم الهائل من المقابلات العربية للمصطلح الغربي الواحد ، في غياب محاولات جادة لتحديده وتدقيقه ، بما يستجيب وخصوصيات التصورات والمفاهيم المراد التعبير عنها .

Abstact :
This article aims to highlight problematic of transference and translation of linguistic term to Arabic, because of its importance in the growth, clarity and effectiveness of the term .this in view of the voluminous terms which equalize the western term in the absence of irrelevant attempts to precise and restrict it. for responding special imagination and concepts to be expressed .This article will treat (dispersion of linguistic terms ,its untrue ,the disagreement, about terms ,process of solving).

مقدمة :

من المعلوم أن لكل مجال معرفي خطابه الذي هو لغته الخاصة ، وهذه الأخيرة بدورها تمثل السياق الفعلي للمصطلح في دائرة الاستعمال الميداني (المهني والتعليمي) ، وأن أي محاولة لتطوير هذا لا يمكن أن تتجاوز إعادة النظر إلى المصطلح باعتباره المادة الأولية لها ، والمصطلحات اللسانية هي التي تضفي خصائص خاصة على اللسانيات وهي المفتاح الأساس فيها ، والمنفذ المهم في بناء أنساق المفاهيم والتصورات في ذات المجال ، وبناء على ذلك وجب مراعاة الدقة في ترجمتها حتى نضمن دقة المفهوم ونجاح عملية التواصل . ومن هنا تظهر أهمية الترجمة في بناء النسق المفهومي والنسق الاستدلالي في العلم إلى درجة أن كل علم يعلو شأنه بالمصطلحات المتداولة في ثناياه .

وعلى صعيد المصطلح اللساني فإن الأوساط الجامعية العربية عامة والجزائرية خاصة لاتزال تتخبط في أزمة مصطلحية جعلت من منظومة المفاهيم اللسانية متباينة بين بيئة علمية وأخرى ، وبين المكون والطالب من جهة أخرى، وخصوصا بعد التوسع الاستعمالي للمصطلح اللساني في ميادين النقد والمناهج المعاصرة لدراسة الأدب.

وكان لعملية نقل المصطلح اللساني (تعريبا وترجمة) آثار سلبية على الدارس اللساني عموما، وعلى نمو المصطلح ووضوحه وفاعليته بالنظر إلى ذلك الكم الهائل من المقابلات العربية للمصطلح الغربي الواحد في غياب محاولات جادة لتحديده وتدقيقه بما يستجيب لخصوصيات التصورات والمفاهيم المراد التعبير عنها .

المصطلح اللغوي العربي:

لا يخلو أي علم من مصطلحات خاصة به يعتمدها ويرتكز عليها ضمن أسسه ومعارفه ، حيث تكون له بمثابة مفاتيح وركائز تميزه عن باقي العلوم ، وبذلك نجد المصطلحات العلمية ، الرياضية ، الفيزيائية ، الأدبية وكذا اللسانية ، هذه الأخيرة التي تشهد تضاربا حول محاور وضعها وكيفية ترجمتها واستغلالها ، وهذا ما جعل الاهتمام "بالمصطلح" قائما منذ القدم فنشأ عن ذلك علم قائم بذاته له منطلقاته وأسسه الخاصة به يعرف بـ: "علم المصطلح Terminologie" ، وهو أحد فروع علم اللغة التطبيقي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها.

ويشار للمصطلح بلفظين هما "الاصطلاح " و"المصطلح" ، وقد وردت هاتين التسميتين في مواضع كثيرة ، منذ أن بدأ الاهتمام بضرورة وضع المصطلحات للمفاهيم المجرد منها والمادي ، ولفظ "الاصطلاح" مصدر من الفعل "اصطلح" وقد استعمل هذا اللفظ منذ القرن الثالث الهجري في كتاب "المقتصب" لـ "أبي العباس المبرد" (ت 280هـ) ، كما وجد في القرن الرابع الهجري في كتاب كل من :

-عبد الله بن محمد الخوارزمي (ت 387 هـ).

-ابن جني (ت 392 هـ)

-ابن فارس (ت 395 هـ).

وكلمة "المصطلح " مصدر ميمي على وزن اسم المفعول ، عرف واستعمل بين القدماء على الرغم من عدم تقييده في القواميس العربية القديمة ، وقد استخدم في العديد من الحقول المعرفية كالتصوف والتاريخ ، وصناعة الانشاء وعلوم الحديث و القراءات وصناعة الشعر ، كما كان رائجا على يد بعض الصوفية والمؤرخين وكتاب دواوين الانشاء خلال القرن الثامن للهجرة ، وهناك من سموا به بعض مؤلفاتهم وذكروه في ثنايا كتبهم .

وتعود كلمة " المصطلح" معجميا إلى مادة (صلح) التي تتضمن معنى (ضد الفساد) في العديد من المعاجم ، وقد جاء في لسان العرب : « صلح الصلاح ضد الفساد ، والصلح ، تصالح قوم بينهم ، وقوم صلوح ، متصالحون »[1]، ويقول الزبيدي في تاجه : « والاصطلاح اتفاق طائفة مخصوصة على امر مخصوص »[2].

وهو مصدر الاصطلاح ، ونعني بذلك الكلمات المتفق على استخدامها بين اصحاب التخصص الواحد للتعبير عن المفاهيم العلمية لذلك التخصص ، وقد ذكر هذا المصطلح في معجم التهانوي الموسوم بـ "كشاف اصطلاحات الفنون " ، وهو أكبر معجم للمصطلحات في الحضارة العربية الاسلامية .

ويستعمل المصطلح (وجمعه مصطلحات) للدلالة على مجموع التعابير المصطلح عليها من علم أو فن أو مبحث.

وهناك اختلاف بين كلمتي الاصطلاح والمصطلح على الرغم من أن الاستعمال والشيوع حكم عليها بالترادف .

فالمصطلح هو عبارة عن وحدة مرئية من دال ومدلول (لفظ + معنى) تتمثل أهميته في معرفة اللفظ (الدال) الذي ينبغي أن يتلاءم مع المدلول المحدد سلفا أي أننا نبحث عن تسمية لمفهوم أو مدلول معين .

أما الاصطلاح فينطلق من الدال (اللفظ) إلى المدلول (المعنى) فنحن بهذا نبحث للشكل على معنى [3].

وقد عرف "الجرجاني" (ت 816) الاصطلاح على النحو الآتي : « هو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم بعد نقله عن موضوعه الأول لمناسبة بينهما ، أو مشابهتهما في وصف أو غيره»[4] والمصطلح رمز لغوي أو غير لغوي مفرد ، أو مركب يدل على تصور ذهني لمفهوم معين بينه وبين المصطلح ترابط أو اتفاق غالبا ، ويعرفه "عبد اللطيف عبيد" بأنه تلك العلاقة القائمة بين "المفهوم والتسمية" وهو « تسمية تختص بالدلالة على مفهوم علمي أو تقني أو حضاري في مجال محدد»[5] ، وبالتالي إذا لم تكن العلاقة قائمة في ذهن مستعمل اللغة ، فإن التسمية تصبح مجرد لفظ من ألفاظ اللغة وليس أحد مكوني المصطلح[6] ، وعليه يعرف "محمد بلقاسم" المصطلح بقوله : « رموز تستخدم في كل فرع من فروع المعرفة والعلم لتعبر عن ما في أذهان مستعملها من مضامين علمية أو فكرية تعبيرا دقيقا محددا توصلها توصيلا دقيقا إلى القارئ أو المستمع ليتسم بالموضوعية دون زيادة أونقصان »[7].

ويشير "محمود فهمي حجازي" إلى ان أقدم تعريف أوروبي معتمد لكلمة مصطلح يرجع إلى أحد اللغويين المنتمين لمدرسة "براغ" وهو "كوبيكي" وينص على أن : « المصطلح كلمة لها في اللغة المتخصصة معنى محدد وصيغة محددة ، وعندما يظهر في اللغة العادية يشعر المرء أن هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدد»[8] .

إلا أن العناية بالمصطلحات أخذت صورة العلم الذي له أسسه وقواعد ونظمه في وقت متأخر على يد كل من "لوت lotte" و "فوستر Wuster"[9] ، ويهدف علم المصطلح إلى :

-توحيد المصطلحات القائمة فعلا .

-صياغة المبادئ التي تحكم المصطلحات الجديدة.

-توثيق المصطلحات ونشرها في معاجم متخصصة.

وتتمثل وظيفة هذا العلم في « دراسة الأنظمة المفاهيمية و العلائق التي تربطها داخل حقل معرفي معين ، بضبط دقيق للمفاهيم والدلالات وجرد مستفيض للألفاظ العاملة لها ، قصد إيجاد المقابلات الملائمة لها من حيث الشكل والمضمون ، باحترام صارم للمقاييس اللغوية المتعارف عليها والمعمول بها »[10].

1-مميزات المصطلح:

يتميز المصطلح بمجموعة من السمات منها :

أ/ الدقة والدلالة المباشرة، وهما ما يجعل مصطلحات لغة التخصص تختلف عن كلمات اللغة العامة، فهذه الأخيرة تعتمد على الإيحاء والتعدد الدلالي ، في حين يتطلب المصطلح في جوهره الدقة في الدلالة والبعد عن الغرابة والغموض .

ب/ ارتباطه بمفهوم واحد يكون وجهه الدلالي ، حيث يجعله دالا عليه مهما تعددت استعمالاته في الحقل اللغوي المخصوص ، ومنه يتجلى الفرق بين المصطلح والكلمات غير الاصطلاحية ، إذ قد تعددت دلالات هذه الأخيرة وفق ما تقتضيه الاستعمالات السياقية لها .

ج/ وجود علاقة بين المصطلح ومادته اللغوية ، ذلك أن المصطلحات لا توضع اعتباطا ، فلكل مصطلح مناسبة أو مشابهة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي.

و/ مراعاته للمقتضيات اللغوية للغة المخصوصة ، ويشمل ذلك بناءه الصوتي والصرفي ، وكذا خضوعه لعملية الاشتقاق ، وغيرها من الأسس اللغوية التي تؤمن للغة المقصودة خصوصيتها المميزة لها.

- هناك إجماع بأن وضع المصطلح ليس مبادرة فردية ، بل يتم باتفاق مجموعة من المختصين في لغة معينة ، وفي مجال محدد.

- لا يشترط التعبير على المصطلح بكلمة واحدة ، بل يمكن أن يكون مركبا.

ومن هذه المنطلقات يمكننا القول أن المصطلح يمثل أحد أهم عوامل النهوض باللغة ، وعلى أساس هذا الطرح لابد من مراعاة مجموعة من الشروط من أجل وضع مصطلحات مناسبة لمسمياتها وهي كالتالي:

⟵«استقراء وإحياء التراث العربي وخاصة ما استعمل منه وما استقر منه من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث وما ورد فيه من ألفاظ معربة»[11] .

⟵ لابد أن يكون المصطلح ذلقا خفيفا على لسان المتلفظ واضح مفهوم .

⟵ يتميز بالدقة والايجاز.

⟵ يتجنب الالتباس والغموض.

⟵ يكون شائعا في الاستعمال . وقابلا للاشتقاق.

⟵ القدرة على الابتكار مادام الأمر يتعلق بعملية إبداع اسم لمسمى جديد.

⟵ لابد أن يستعمل المصطلح في المجال الذي خصص له وبالدلالة التي قصرت عليه، لأنه يتميز بذاتية الدلالة وأحاديتها وخصوصيتها، وفي حال ما إذا اختلفت دلالته عند مستخدميه يفقد صفته الأصلية ولا يصبح مصطلحا.

2-مكونات المصطلح:

للمصطلح ثلاثة عناصر تتمثل في الشكل والمفهوم والميدان [12]:

أ- **الشكل:** هو الدال أو الوعاء اللغوي أو التسمية ، أي اللفظ أو مجموعة من الأصوات التي يتكون منها اللفظ أو الألفاظ التي تحمل المفهوم ، ويدعى هذا الشكل بالمصطلح البسيط إذا تكون من كلمة ، ويسمى بالمصطلح المركب ، إذا تكون من أكثر من كلمة.

ب- **المفهوم:** عبارة عن بناء عقلي –فكري- مشتق من شيء معين وهو الصورة الذهنية لشيء موجود في العالم الخارجي.ولابد للمفهوم أن:

* يكون محددا وواضح المعالم الدلالية ز
* تكون دلالة الشكل الاصطلاحي دلالة إشارية عرفية تشبه دلالة الاسم على مسماه.
* يمثل المدلول.

3- ميدان المصطلح:

يمثل الميدان مجال النشاط الذي يستخدم فيه ، فمفهوم المصطلح الواحد يختلف باختلاف المجالات التي يستعمل فيها ، وقد أكد الدارسون أن القيمة الحقيقية لأي مصطلح لا تتحقق إلا بتوفر شرطين هما :

أ/ التوحد: أي أن يتميز كل مفهوم اصطلاحي بشكل خاص به ، لا يشاركه فيه غيره ، وأن يكون لكل شكل اصطلاحي مفهوم واحد لا يتعداه ، وإذا صاحبه الترادف أو تعدد الدلالة يصبح مجرد لفظ.

ب/ الشيوع : أي انتشار المصطلح في ميدان استعماله ، وذيوعه بين مستعمليه فالمصطلح لغة تواصل بين المشتغلين في مجال خاص ، وإذا فقد هذا الشرط أصبح ذاتيا عديم القيمة [13].

واقع المصطلح في الخطاب اللسان العربي :

لا غرو أن اللسانيين العرب المحدثين قد أدركوا أهمية اللسانيات كعلم ، كما أدركوا كذلك ضرورة الالمام بأسبابه إلماما واسعا والاحاطة بنتائجه إحاطة شاملة بغية تقويم العمل اللغوي العربي القديم [14].ولهذا لم يألوا جهدا في التعريف بهذا العلم والقيام بترجمة المؤلفات اللسانية الهامة، وتقديم المحاضرات في هذا المجال ، والتشيع لمدرسة لسانية أو أخرى ، ولكنهم مع كل هذه الجهود اعترفوا بالتقصير والتأخر عن ركب اللسانيات الحديثة وفي هذا يقول الأستاذ "عبد الرحمن الحاج صالح" : « يتصف البحث العلمي في اللغة العربية في زماننا هذا بصفات جد سلبية ، بالإضافة إلى ما يعرفه العصر من تكنولوجيا حديثة تطبق على البحوث اللغوية بنجاح تام في البلدان الراقية ، ويعرف كل واحد البطء الذي يسير به وضع المصطلحات وإقرارها وحرفية هذا العمل وفرديته ومشكل ذيوع هذه المصطلحات في الاستعمال» [15].

كما يقول "صالح القرمادي" : « إن الاهتمام بالألسنية في هذه الديار وفي العالم العربي بصورة عامة أمر حديث العهد نسبيا ، إذ لا نكاد نجد منه أمرا يذكر قبيل الستينات سواء في ميدان التدريس أو البحث »[16] ، ونتيجة لهذا الوضع ظهرت حركة الترجمة لتدارك التأخر الذي شهدته اللسانيات العربية عن غيرها من لغات العالم ، وقد واجهت هذه الحركة زخما هائلا من المصطلحات الناتجة عن التطور السريع الذي عرفته اللسانيات ومدارسها المختلفة ، فكان هذا التراكم الاصطلاحي أول المشكلات التي واجهت اللسانيين العرب « فاختلاف الينابيع التي ينهل منها علماء العرب اليوم بين لاتيني وسكسوني وجرماني وسلافي ، وطبيعة الجدة المتجددة التي تكسو المعرفة اللسانية المعاصرة ، وتراكب الأدوات التعريفية والمفردات الاصطلاحية مما يقتضيه تزاوج مادة العلم وموضوعه في شيء واحد هو الظاهرة اللغوية ، ثم طفرة الوضع المفهومي وما ينشأ عنه من توليد مطرد للمصطلح الفني بحسب توالي المدارس اللسانية وتكاثر المناهج التي يتوسل كل حزب من المنتصرين للنظرة الواحدة

أحيانا،كل ذلك قد تضافر ، فعقد المصطلح اللساني ، فجعله إلى الاستعصاء والتخالف أقرب منه إلى التسوية والتماثل »[17]. ويعلق الدكتور "أحمد اليوسف" على هذا الوضع بقوله : « ولعل من أهم القضايا التي تشغل بال الباحثين إشكالية المصطلح اللساني وكيفية تعريبه»[18] ، وبالتالي فالمشكلة الاصطلاحية قد تقف حائلا أمام مردودية العلم ونجاعته ، ومما زاد من تفاقم المشكلة هو كثرة المصطلحات وتنوعها بين : انجليزي ، فرنسي وألماني .

وقد أشار "بن خلدون" قديما إلى أن كثرة التآليف في العلوم تعوق عن التحصيل لاختلاف الاصطلاحات في التعليم فقال : « اعلم أنه مما أضر بالناس في تحصيل العلم والوقوف على غاياته ، كثرة التآليف ، واختلاف الاصطلاحات في التعليم ، وتعدد طرقها ، ثم مطالبة المتعلم والتلميذ باستحضار ذلك ، وحينئذ يسلم له منصب التحصيل فيحتاج المتعلم إلى حفظها كلها ، أو أكثرها ، ومراعاة طرقها ، ولا يفي عمره بما كتب في صناعة واحدة إذا تجرد لها فيقع القصور ولابد دون رتبه التحصيل »[19].

ويمكن أن نحدد **المشكلات** التي اصيب بها المصطلح اللساني العربي في العناصر التالية:

1/ تشتت المصطلح اللساني :

نقصد بتشتت المصطلح : وجود أكثر من مصطلح عربي مقابل للمصطلح الغربي الواحد ، فالأصل أن يكون لكل مصطلح أجنبي مقابل عربي وحيد ولكن المتأمل للمصطلحات العربية يجد وفرة في المصطلحات المقابلة للمصطلح الأجنبي الواحد ، وهذا التشتت في المصطلح العربي يعد ظاهرة مرضية ، إذ يسبب إرباكا لدى الدارسين وهدرا للجهود العلمية في إضاعة الوقت بتكرار الجهود في المصطلح المترجم ، وعلق الدكتور "عبد الحليم منتصر" على ظاهرة التشتت بقوله : « لئن استمر الحال على هذا المنوال فإنه يستحيل على الدارس أو الباحث أن يتابع مسألة مالم يرجع في كل حالة إلى الأصل الافرنجي »[20] ، والسبب في هذا إنما يعود إلى عملية الترجمة فغني عن الذكر أن ترجمة المصطلح عملية في غاية التعقيد ، لأنها لا تتطلب إتقان اللغة المترجم منها والمترجم إليها فحسب بل تستدعي إضافة إلى ذلك إلماما كاملا بالحقل العلمي المشتغل فيه ، وتخصصا دقيقا في النظرية المتعامل معها وذلك لأن المصطلح هو لفظ خاص يوضع من لدن أهل اختصاص معين ليدل على معنى مقصود يتبادر إلى الذهن بمجرد إطلاق هذا اللفظ مما يعني أن من خاصيته الإندراج ضمن تصور نظري محدود ومضبوط لا يتجاوزه ، فالمصطلح بهذه الخاصية يعد علامة لسانية خاصة تتكون من دال ومدلول محددين بمجال معرفي معين لا يبرحانه البتة . وهذا ما جعله يتميز بالدقة في الوضع وبالوضوح في التعبير والتلقي على حد سواء.

غير أن الملاحظ بالنسبة لحركة الترجمة في الوطن العربي يجد بأنها تمت بطريقة عشوائية فردية ، بحيث يقترح كل باحث بشكل فردي قائمة المصطلحات دون أن يعتمد في ذلك طريقة علمية مدروسة ، معتمدا في ذلك على حدسه اللغوي من جهة والرجوع إلى المعجمات اللغوية من جهة أخرى ، وهاته الأخيرة لا تقدم له سوى الجانب اللغوي المحض للكلمة ويقول "محمود فهمي حجازي" في هذا الإطار

أن : « المصطلحات العلمية تتحدد دلالتها وعباراتها في إطار نظرية متكاملة للنظرية ، ومن ثم فإن المصطلح الذي يكونه ذلك التخصص»[21] ، ومن شروط الترجمة الجيدة ان تكون المصطلحات مقننة وواضحة الدلالة ، وفي غياب هذا الشرط الأساسي تفقد الترجمة سبب وجودها ودورها في نقل المحتوى بأمانة وصدق ومن ثم تبدو حاجة المترجم إلى المصطلح جليته ومن شروط الترجمة الجيدة نذكر[22] :

-الاحاطة باللغتين الأصل والهدف وثقافتهما.

-مراعاة ظروف صياغة المصطلح الأصل وعدم تجريده من سياقه.

-ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تطور المصطلح ، فهو ككائن حي يولد وينمو ويتطور وقد يموت ، وفي هذه السلسلة قد تتغير دلالته.

لقد أضحى الحقل المصطلحي اللساني العربي تحت هيمنة المشتغلين على الترجمة ممن يفتقر أغلبهم للمعرفة اللغوية المتخصصة والعميقة ، فيكون بذلك تعاملهم مع المصطلحات تعاملا سطحيا آليا لا يراعي حمولتها المفهومية مما يجعل اجتهادهم إشكالا في حد ذاته وعلى هذا يرى الأستاذ "عبد الرحمن الحاج صالح" أن مشكلة وضع المصطلح اللساني تكمن في ثلاثة أمور[23]:

• اعتباطية العمل عند الكثير من اللغويين، أي عدم خضوعه لضوابط علمية، وذلك بعدم مراعاته لمعطيات العلوم اللسانية الحديثة بصفة خاصة، ومنهجية العلوم الاجتماعية بصفة عامة.

• حرفيته ، أي اقتصاره على البحوث الفردية التي هي أشبه شيء بالصناعات التقليدية يعتمد فيه على المعالجة اليدوية كالنظر الجزئي في القواميس والاقتصار على جرد العديد من المعلومات بالأيدي العزلاء.

• عدم شموليته بعدم الرجوع إلى كل المصادر العربية التي يمكن الاستقاء منها وخاصة المخطوط منها ، وجميع المراجع الأجنبية التي يمكن استغلالها لتحديد المفاهيم الحديثة.

ولعل أوضح مثال على تشتت المصطلح اللساني وعلى الفوضى التي تعصف به هو عنوان هذا العلم ، أي "اللسانيات" فقد بلغت المصطلحات المعربة والمترجمة لهذا المصطلح ثلاثة وعشرين مصطلحا منها : علم اللغة ، علم اللسان ، اللغويات ، علم اللغة العام ، الألسنية ،اللسنيات ، الدراسات اللغوية الحديثة وغيرها [24]. و "كتاب دوسوسير" المعنون ب "محاضرات في اللسانيات العامة Cours de linguistique générale" تمت ترجمته إلى العربية خمس مرات ، تحمل كل ترجمة عنوانا يختلف عن باقي الترجمات [25] ، فنجد الترجمة التونسية التي أعدها كل من "صالح قرمادي" و"محمد عجينة" و "محمد الشاوش" ، عام 1985 حملت عنوان : "دروس في الألسنية العامة " صدرت عن الدار العربية للكتاب ، ثم نلفي الترجمة السورية التي أعدها كل من "يوسف غازي" و "مجيد نصر" ، عام 1986 بعنوان : "محاضرات في الألسنية العامة " صدرت عن المؤسسة الجزائرية للطباعة ، وكذلك نجد الترجمة المصرية التي قام بها "أحمد نعيم الكراعين " ، سنة 1985 ، والتي حملت عنوان : "فصول في علم اللغة العام " عن

دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ، وكانت الترجمة الرابعة عراقية أعدها "يوئيل يوسف عزيز" سنة 1985 ، تحت عنوان : "علم اللغة العام" عن دار آفاق عربية ، والترجمة الخامسة والأخيرة كانت مغربية على يد : "عبد القادر القنيني" سنة 1987م ، عنونها بـ : "محاضرات في علم اللسان العام " ، صدرت عن دار إفريقيا الشرق بالدار البيضاء ، وبالتالي نجد أن مصطلح" Linguistique" ترجم إلى "الألسنية" في تونس وسوريا ، وترجم بـ: "علم اللسان" في المغرب، وترجم بـ: "علم اللغة" في مصر والعراق ، أما في الجزائر فهناك إجماع على تسميته بـ : "اللسانيات .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو : كيف نأمل بتوحيد مصطلحات علم يفوق عددها الألف مصطلح ، ونحن لم نتفق بعد على تحديد تسمية لهذا العلم ؟

والاختلاف لم يقتصر على تسمية هذا العلم فقط ، بل تعداه إلى المنظومة الاصطلاحية التي تشكله ، يقول "أ ،عمر لحسن" : « وقد تتبعت ترجمة مصطلحات "سوسير" التي سبق ذكرها والتي يمكن اعتبارها دعائم الدراسة اللسانية المعاصرة ، بحيث كانت نقطة انطلاق معظم المدارس والاتجاهات اللسانية والأسلوبية والسيميائية ، في ستة كتب لسانية هي : "المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات " الذي وضع بإشراف الدكتور "عبد الرحمن الحاج صالح" وتمويل من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، و"قاموس اللسانيات" لعبد السلام المسدي ، وكتاب "الألسنية ، علم اللغة الحديث" لـ "ميشال زكريا ، وكتاب "اللسانيات العامة المسيرة" لـ "سليم بابا عمر و باني عميري" ، وكتاب "محاضرات في الألسنية العامة" لـ"سوسير" ، وترجمة "يوسف غازي" و"مجيد نصر" ،وكتاب دروس في الألسنية العامة لـ "سوسير" وترجمة "صالح القرمادي ومحمد عجينة ومحمد الشاوش" ، وكانت النتيجة كما يلي :

ترجمة الحاج صالح	ترجمة بابا عمر	ترجمة زكريا	ترجمة المسدي	ترجمة القرمادي	ترجمة غازي	المصطلح الغربي
لغة ، او هي لسان عند "سوسير" أو الوضع مقابل الاستعمال عند العرب	لسان	لغة	لسان	لغة	لغة	Langue
لغة أو لسان	لغة	لم يرد عنده هذا المصطلح	لغة	كلام	لسان	Langage
كلام	كلام	كلام	كلام	لفظ	كلام	Parole
الوضع الآني	آنية	تعاصرية	آنية	آنية	تزامنية	Synchronie
زماني	زمنية	تاريخية	آنية	زمانية	تزمنية	Diachronie
تركيبي	تركيبي	ركنية	نسقي	سياقي	تركيبي	Syntagmatique
تصريفي	استبدالي	استبدالي	جدولي	ترابطي	ترابطي	Paradiyamatique
الدليل	الدليل	الاشارة	العلامة	الدليل	العلامة	Signe

ومن الأمثلة كذلك على المقابلات العربية المتعددة للمصطلح الأجنبي الواحد نجد : مصطلح Intention الذي وضعت له ثلاثة مقابلات عربية وهي : نية ، قصد ، مقصد ، وكذلك نجد مصطلح : Pragmatique الذي يقابله في العربية : البراغماتية ، الذرائعية ، النفعية ، التداولية . وغيرها من الأمثلة.

وهكذا تتأزم القضية أكثر فأكثر ولا سيما عند توظيف مصطلحات تختلف معانيها فيما بينها مما يجعل القارئ يعتقد ان مفاهيمها أيضا متعددة ، وفي هذه الحالة قد يتعذر على أي باحث أو دارس أن يلم بكل هذه المقابلات العربية وهو ما عبر عنه "محمود فهمي حجازي" بقوله : « هذا التعدد يوهم القارئ بتعدد في المفاهيم ، فليس من اقتصاديات اللغة أن يكون لكل باحث فرد أو لكل فئة صغيرة من الباحثين مصطلحاتها المتعددة والمفهوم العلمي الواحد»[26].

وقد يحدث العكس ، بأن يستخدم المصطلح العربي الواحد ليعبر عن أكثر من مصطلح أجنبي ، ومثال ذلك كلمة "السياق" فنجدها عند بعض اللغويين تقابل مصطلح "Contexte" ، كما نجدها كذلك تقابل مصطلح "Associative" ، ومصطلح "Syntagmatic" وتقابل كذلك مصطلح "Contextual".[27]

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل نجد أحيانا تعدد المصطلح عند العالم الواحد ، فرشاد الحمزاوي مثلا لا يلتزم بمقابل واحد للمصطلح الأجنبي ، فكلمة "Accent" يقابلها بـ "النبرة" ، و"الضغط" ، وكلمة "Phoneme" يقابلها مرة بـ "صوتم" ومرة بـ "فونيم" [28].

كما ان الدكتور "إبراهيم أنيس" كذلك يترجم المصطلحين ConsonantوVowel في كتابه "الأصوات اللغوية" بـ "الساكن" ، و"الصوت اللين" ، وترجمهما في كتابه "من أسرار اللغة " بـ: "حرف" و "حركة" على التوالي [29] ، وهذا العمل « يقلل من درجة الوضوح ويؤدي في حالات كثيرة إلى اللبس والغموض»[30].

2/ عدم دقة المصطلح العربي :

يعتمد وضوح المصطلح ودقته على وضوح المفهوم وحده ، فإن كان المفهوم محددا وواضحا في الذهن يسهل حينئذ وضع المصطلح المناسب له ، أما إذا حدث العكس فالنتيجة عدم التعبير عنه بدقة ووضوح ، يقول الجاحظ في هذه المسألة : « إن من حق المعنى أن يكون الاسم طبقا ، وألا يكون له فاضلا ولا مفضولا ولا مقصرا ولا مشتركا ولا مضمنا »[31].

وعليه فوضوح المصطلح من المطالب الرئيسية للمصطلح العلمي الناجح ، فكلما كان المصطلح دقيقا محكما كانت الصلة بين العلماء أوثق وكان مجال الاختلاف أضيق ، يقول أحد

الباحثين : « إن معظم الخلافات العلمية ترجع إلى خلاف على معنى الألفاظ ودلالتها ، ويوم يصطلح العلماء على دوال معينة تضيق مسافة الخلاف كثيرا »[32].

والمصطلح اللساني العربي يشوبه بعض الضبابية والغموض في فهم ما يعبر عنه ، ومن أمثلة ذلك عدم التفرقة في المعنى بين المصطلحين الأجنبيين "Nasalization" و "Nasality" فالأول يعني تسرب الهواء كليا من خلال فتحة الأنف ، والثاني يعني تسرب الهواء من الأنف مع استمرار تسربه من الفم ، وقد استخدم المدققون الأول مصطلح الأنفية وللثاني مصطلح التأنيف[33].

وقد يعود سبب ضبابيةالمصطلح العربي إلى المقابل الأجنبي نفسه ، حيث نجد أن بعض المصطلحات الأجنبية لم تحدد تحديدا دقيقا وهو ما سينعكس لا محالة على المصطلح العربي ولنأخذ مثالا على ذلك مصطلحا :"Phonologie" و "Phonetics" [34] ، فقد استعمل "دوسوسير" مصطلح "Phonetics" للدلالة على العلم التاريخي الذي يحلل الأحداث والتغيرات وتطورات الأصوات ، في حين حدد مجال " Phonologie" بدراسة العملية الميكانيكية للنطق.

في حين استخدمت اللسانيات الأمريكية مصطلح "Phonetics بمعنى العمل الذي يدرسه الأصوات الكلامية وصنفها ، أما مصطلح "Phnologie" بمعنى تاريخ الصوت. وهناك من اللسانيين من رفض الفصل بينهما ووضع الاثنين تحت أحد اللفظين ، وهو ما أثر في اللسانيين العرب فمنهم من أبقى مصطلح "Phonetics" وعربه إلى "فونيتيك" ومنهم من ترجمه إلى الصوتيات أو علم الأصوات ، أو علم الأصوات اللغوية أو علم الأصوات العام ، أما مصطلح "Phonologie" فمنهم من أبقاه وعربه إلى فونولوجيا ومنهم من وضع له مقابلا : علم الفونيمات ، أو علم الأصوات ، أو علم التشكيل الصوتي أو علم الأصوات التشكيلي أو الصوتمية.

3- عدم الالتزام بالمصطلحات المقررة:

ونعني بذلك عدم الاستجابة الكاملة لبعض الباحثين اللسانيين و للمصطلحات التي أقرتها المجامع اللغوية ، والتي أخذت على عاتقها مهمة العناية بالمصطلح ، وقد يعود السبب في هذا إلى عدم وجود سلطة ملزمة لتطبيق ما تقره هذه المجامع يقول د/"شاكر الفحام" : « إن المأساة الحقيقية في أمر المصطلح ، هي وجود المصطلحات التي قام بوضعها جهات علمية عديدة ، ولم يتح لها أن ترى النور »[35] كما علق د/"محمود فهمي حجازي" على هذه الظاهرة بقوله : « لن يكون للمصطلحات العربية لفرع من فروع المعرفة قيمة ، إذا كان التعامل في ذلك التخصص لا يتم أساسا باللغة العربية ، وهذه هي الحال بالنسبة لأكثر الفروع العلمية »[36] وبالتالي فغياب الجهات الملزمة لاستخدام مصطلحات بعينها يقود لا محالة إلى فوضى في المصطلح الواحد.

ويمكن ان نجمل النظر في مختلف المشكلات التي تعترض المصطلح اللساني العربي كما يرى د/ أحمد قدور من وجهتين عامة وخاصة [37].

أما الوجهة العامة فأمها ما يلي :

• تحكم الوضع الفردي والاجتهادي في وضع المصطلح .

•عدم الاتفاق على منهجية محددة حين وضع المصطلح مع كثرة الاقتراحات المتداولة في هذا الصدد.

•غياب فعالية جهات التنسيق العربية كمكتب تنسيق التعريب ومجامع اللغة العربية مع ما تبذله من جهود وتكابده من صعوبات.

• تعدد مصادر العلوم المقترضة ولغاتها الأصلية.

• صعوبة نشر المصطلح في أقطار العروبة بسبب التجزئة والقيود المفروضة على التبادل العلمي والثقافي.

أما الوجهة الخاصة فتتجلى فيما يخص المصطلح اللساني وحده ومن ذلك:

•كثرة المصطلحات المتداولة ، واضطراب دلالاتها بسبب الترخص في استعمالها وعدم مراعاة حدودها العلمية.

• اتساع المجالات العلمية والثقافية التي تنتمي إليها المصطلحات اللسانية.

• غموض الكثير من المصطلحات في مصادره الأصلية بسبب جدة هذا العلم لدى الأجانب أنفسهم، ومعاناتهم من اتساع مجالاته وتعدد مدارسه.

• حداثة الكثير من المصطلحات اللسانية ولا سيما في المجالات التطبيقية واتصالها بالعلوم الفيزيائية والطبية والطبيعية ونحو ذلك .

<u>المصطلح اللساني في الجامعة الجزائرية:</u>

تشهد الجامعة الجزائرية على غرار جامعات الأقطار العربية الأخرى مشكل استعمال المصطلح وخاصة في حقل اللسانيات ، أين نجد تضاربا واسعا حول كيفية توظيفه من خلال المحاضرات المقدمة على مستوى الجامعة ، وكذا المراجع المعتمدة في عملية البحث وذلك لاختلاف المشارب التي يغرف منها كل أستاذ مادته ، فمنهم من يلجأ إلى الاعتماد على بعض المصطلحات من مضانها أو مصدرها الأصلي الأجنبي بلغته الأصلية سواء الفرنسية أو الانجليزية ، وهناك من يعتمد الترجمة الخاصة فيعتمد المصطلح الذي يراه هو مناسبا للمعنى . ومنهم من يعتمد الترجمة الموجودة في الكتب المترجمة وبتعدد هذه الكتب تتعدد التسميات حول المصطلح الأصلي ، فعلى الرغم من أن المضمون هو نفسه إلا أن اختيار الألفاظ التي تعبر عنه متعددة ، ومثال ذلك ثنائية "دوسوسير" التي

يتناولها جميع طلبة اللسانيات في مقياس اللسانيات العامة نجد مقابلاتها تختلف من أستاذ لآخر فمثلا ثنائية "Synchronique/Diachronique" : هناك من الأساتذة من يطلق عليها تسمية : التزامني/ التعاقبي ، وهناك من يطلق عليها : الآنية التطورية ، أو : الوصفي/التاريخي ، الثابت / التعاقبي وهكذا . فهذه الفوضى التي يشهدها المصطلح في الجامعة الجزائرية أثرت على سيرورة العملية التعليمية وقلصت من حجم التحصيل العلمي خاصة في مقياس اللسانيات والسبب في هذا يعود إلى طريقة الأستاذ وعدم التركيز على إعطاء مفاهيم محددة وواضحة للمصطلحات التي يقدمها لطلبته فعدم تمييز الطلبة مثلا بين "مورفيم" و"فونيم" يؤدي إلى عدم التمييز بين وحدات الكلام المختلفة ومصطلحاتها الدالة عليها.

ومن بين المشكلات التي يصادفها الطلبة كذلك ذلك الاختلاف البين الذي يجدونه بين تسمية المصطلحات في حصة الدرس وبين ما يقرؤونه في مختلف الكتب وبالتالي فالفوضى التي يشهدها استعمال المصطلح بصفة عامة والمصطلح اللساني بصفة خاصة جعلت كل من الأساتذة والطلبة يعيشون ضبابية توظيف هذا المصطلحات في مواضعها المناسبة واعتمادها ، وتحقيق مفاهيمها الأصلية ، ويمكن أن نجمل المشكلات التي تعيشها أقسام اللغة العربية في الجامعة على مستوى المصطلح اللساني فيمايلي:

- التعدد في استعمال المصطلح والبعد عن توحيده .
- اختلاف المصطلحات بين مختلف المراجع وما يقدمه الأساتذة.
- تعدد الترجمات للمصطلح الأصلي من طرف الأساتذة.
- قلة فهم الطلبة للمصطلحات اللسانية وبالتالي عدم الكفاية في توظيفها.

آلية الخروج من أزمة المصطلح اللساني في الوطن العربي:

إنه من الضروري بمكان السعي إلى معالجة تلك الأزمة التي عصفت باللسانيات ومصطلحاتها ، وعندما يتحدث بعض الباحثين العرب عن ازمة المصطلح وينبرون لمواجهتها ويقدمون مقترحاتهم البديلة ، ينسون أنهم في واقع الأمر يساهمون في تعميق الأزمة لا حلها ، إن مشكلة المصطلح ليست مشكلة لغوية محضة (إحلال مقابل لمفهوم أجنبي ، أو المفاضلة بين المقابلات الجارية) رغم أن أساسها لغوي ، إن البعد المحوري للمصطلح يتمثل في جانبه المعرفي ، ونحن لا ننتج هذه المعرفة بل نتلقاها ، ونريد استيعابها ، لنتمكن من الإبداع والإضافة هذا هو الرهان الذي لا بد أن يوجه عملنا ، وإلا بقينا أسارى الإجترار والاستهلاك ، فإذا كانت المعرفة والتخصص العلمي ضروريين لتطوير ممارساتنا ، فإن ذلك رهين تطوير طرائق اشتغالنا وتعاملنا ، والمقصود بذلك إيلاء العمل الجماعي ما يستحق من الاهتمام ، قولا وفعلا ، لأن طريقة عملنا المركزية ما تزال تستند على

المجهودات الفردية ، وعلى قسط كبير من حب الذات وإنكار الآخر ، ولا يمكن الاهتمام بالمعرفة والتخصص دون الإيمان والاعتراف بمجهودات الآخرين .

إن ما يؤسف عليه في هذا المجال هو أن معظم الحلول التي قدمها أغلب الباحثين لمعالجة مشكلات المصطلح اللساني العربي لم يتسلح بسلاح التنفيذ وفي هذا يقول د/ مدكور: « وما قيمة مصطلحات يقرها المجمع ثم تبقى في أضابيره ، أو تنشر في مجلته أو محاضره ؟ ألا يصح أن نفكر في طريقة للإلزام ، وأخذ الناس بها » وبالتالي فأغلب الحلول متوافرة لكن صناعها لا يملكون سلطة تنفيذها ، وعلى الرغم من ذلك ، سأحاول تقديم جملة من المقترحات :

- التنسيق بين الجامعات في الدولة الواحدة ، وبين جامعات الدول العربية والمجامع اللغوية ، والمنظمات العربية المعنية بوضع المصطلحات واتباع أسلوب الفريق المكون أساسا من متخصصين في اللغة ومتخصصين في الترجمة ، ومنحها السلطة التنفيذية إلى جانب السلطة اللغوية من أجل توحيد المصطلح وانتشاره.
- أن يتم مواكبة التطور الحاصل في مجال التقنيات المعلوماتية المعاصرة لتحصيل خبرة تقنية تمكن من مواكبة مستجدات الترجمة الحاسوبية ، كما يجب أن يدرج البحث في إشكالية المصطلح اللساني المترجم في إطار مشروع علمي متكامل الأهداف يقوم أساسا على تشخيص الوضع تشخيصا علميا ببيان مدى تداوله وشيوعه بين المتخصصين والباحثين فيه ودراسة حدود معانيه ومدلولاته ، وإبراز مكامن الالتباس والابهام فيه مع مراعاة الضوابط العلمية لتعريب المصطلح القائمة على النسقية وعلى خصائص المصطلح العلمي.
- الاستفادة من خبرات المؤسسات الرائدة وتجاربها في مجال الترجمة وتعريب المصطلحات.
- سرعة البت في وضع البديل العربي للمقابل الأجنبي بعد دراسة المصطلح الأجنبي دراسة وافية، والتعرف إلى مدلوله العلمي ومفهومه الدقيق ، ومعناه الاصطلاحي الخاص المستعمل في حقل الاختصاص قبل الاقدام على وضع مصطلح عربي مقابل له ، ذلك أن التباطؤ يعزز استخدام المصطلح الأجنبي ، وانتشاره على الألسن والأقلام.
- بناء مكانز ـبنوك ـ للمصطلحات : وذلك باعتماد نظام حوسبة آلي يقوم على قاعدة بيانات مصطلحية ، وهذا يتطلب الشروع في تصميم معجمات متخصصة حاسوبية تعتمد النظام الألفبائي على أن تبوب المصطلحات العلمية موضوعيا وفق ما يقابلها بالإنجليزية أو الفرنسية.
- التحذير من الإندفاع وراء المصطلحات البراقة دون دراستها أو إجازتها أو تعريبها بشكل غير دقيق ، كي لا تتحول ثقافتنا الأصلية إلى ثقافة استهلاكية وهي ما تعرف بـ : "Consumer culture " نتيجة ضغوط العولمة .

و ختاما فإن قضية المصطلح على ما لها من شأن كبير، ليست إلا فرعا لقضية أكبر منها، هي قضية أمتنا العربية، ولغتنا هي عنوان وجودها المتميز، ولن يكون لكل ما نقوم به جدوى ما لم يتم تعريب العلوم والتعليم، وتوحيد الجهود في كل المجامع اللغوية، ومنحها السلطة التنفيذية على جميع الأقطار العربية.

الهوامش

[1]- ابن منظور، لسان العرب، م 3، دار الجيل، بيروت، 1988، ص: 462.

[2]- محمد مرتاض الزبيدي، تاج العروس، بنغازي، دار ليبيا للنشر، م 2 (ص ر ح).

[3]-ينظر: هشام خالدي، صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث، دار الكتب العلمية، لبنان 2012، ص: 107.

[4]- ينظر: محمود فهمي حجازي، الأسس العلمية لعلم المصطلح ن مكتبة غريب، ص: 108.

[5]- عبد اللطيف عبيد، المنهجيات المصطلحية العربية في العصر الحديث في ضوء النظرية العامة لعلم المصطلح، مجلة التعريف، دمشق، ع: 27، ديسمبر 2004، ص: 61.

[6]- المرجع نفسه، ص: 62.

[7]- محمد بلقاسم، اشكالية مصطلح النقد الأدبي، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية ن ع: 5، تلمسان، ديسمبر 2004، ص: 82.

[8]- محمود فهمي حجازي، الأسس المنهجية لعلم المصطلح، ص: 14.

[9]- مصطفى صادق الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الكتاب الأول، ص: 19.

[10]- ليلى المسعودي، علم المصطلحات وبنوك المعطيات، مجلة اللسان العربي، ع: 28، 1987، ص: 85.

[11]- عبد القادر الفاسي الظهري، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، 1985م، ص: 358.

[12]- محمد بلقاسم، ص: 82.

[13]- المرجع نفسه، ص: 82-83.

[14]- صالح الكشو، مدخل في اللسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس –ليبيا، 1985، ص: 05.

[15]- عبد الرحمن الحاج صالح ن اللغة العربية وتحديات العصر في البحث اللغوي وترقية اللغات، محاضرة القيت في الندوة الدولية حول: "مكانة اللغة العربية بين اللغات العالمية"، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر أيام 1-8 نوفمبر 2000، ص: 25.

[16]- صالح القرمادي، مقدمة مترجمي كتاب "دروس في الألسنية العامة لسوسير" الدار العربية للكتاب، تونس – ليبيا، 1985م، ص: 08.

[17]- عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس-ليبيا، 1985، ص: 55.

[18]- أحمد اليوسف، اللسانيات وواقع اللغة العربية ، محاضرة ألقيت في الندوة الدولية حول مكانة اللغة العربية بين اللغات العالمية ن "المجلس الأعلى للغة العربية "، أيام : 6-8 نوفمبر، 2000م ، ص: 260.

[19]- ابن خلدون ، المقدمة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1979م ، ص:1021.

[20]- عبد الحليم منتصر، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ج: 13 ، ص: 205.

[21]- محمود فهمي حجازي ، الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة (د،ت) ، ص: 13.

[22]- السعيد خضراوي ، الترجمة والمصطلح ، مجلة المترجم ، ع 2 ، ص: 58.

[23]- عبد الرحمن الحاج صالح ، اللغة العربية وتحديات العصر، ص: 25-26.

[24]- أنظر، عبد السلام المسدي ، قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب ، تونس ، 1984، ص: 72.

[25]- ينظر، عبد السلام المسدي، ما وراء اللغة ، (بحث في الخلفيات المعرفية) مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع ، تونس ، 1994م ، ص: 11-15.

[26]- محمود فهمي حجازي ، الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، ص: 229، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع .

[27]- المرجع نفسه ، ص:229.

[28]- أنظر: مجلة عالم الفكر، م 20 ، ع3، ص 584، د احمد مختار عمر، المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية ، 1989م .

[29]- ابراهيم الأنيس ، الأصوات اللغوية ، مطبعة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ص 26، ومن أسرار اللغة ، مطبعة لجنة البيان العربي القاهرة ، ص: 171.

[30]- محمود فهمي حجازي ، الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، ص: 229.

[31]- الجاحظ ، البيان والتبيين ، ت ح : عبد السلام هارون ، مكتبة الجاحظ ،بيروت ، ج 1، ص : 116.

[32]- إبراهيم مدكور ، مجلة مجمع اللغة بالقاهرة ،ج : 11، ص 145.

[33]-أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1991م، ص : 65-70.

[34]- أحمد مختار عمر، المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية ، ص: 584.

[35]- شاكر الفحام ، آراء وأنباء ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ن 1975 ،م 50 ، ص : 705.

[36]- محمود فهمي حجازي ، البحث اللغوي ، دار غريب ، ص : 107، 108.

[37]- ينظر، أحمد قدور، اللسانيات والمصطلح ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مج : 81 ، ج: 4 ، ص : 7-8.